العملية الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبل الحركات الإسلامية.

الأستاذ/ مجاهدي محمد
جامعة سعيدة

مقـدمـــة:

شهدت دول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الشرقية تحولات ديمقراطية كبيرة أطلق عليها المفكر السياسي **صمويل هنتنغتون** اسم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، هذه الموجة التي ألقت بظلالها علي المنطقة العربية التي تأثرت بطريق مباشرة وغير مباشرة بهذه التحولات مما عجل بانتقالها من الإنغلاق السياسي إلي الانفتاح الديمقراطي الذي فتح الباب الواسع أمام مختلف التيارات والمذاهب الفكرية والسياسية للظهور بقوة علي المسرح السياسي العربي في إطار الإعتراف المتبادل بالتنوع والاختلاف الذي ترتكز عليه اللعبة الديمقراطية.

وكانت للحركات الإسلامية نصيب من هذا الاعتراف من خلال انتقالها من منابر المساجد إلي منابر البرلمانات ومن فكر الدعوة إلي فكر الدولة وهذا ما جعلها تكتسح الصناديق الانتخابية في أغلب الدول العربية علي غرار كل من مصر، تونس، المغرب و الكويت وهذا ما شجع علي تشكل خارطة سياسية جديدة في العالم العربي يشهد فيها الانتقال الديمقراطي ميلاد جديد مدفوع بعدة أسباب وعوامل.

وهذا ما يدفع الباحث إلي الحديث عن مستقبل الديمقراطية ومدي تفاعل الحركات الإسلامية مع جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية وما هي الآليات المناسبة للانتقال السلس نحو ديمقراطية تخدم الدولة والمجتمع ؟

أولا: مفهوم الحركات الإسلامية و دور العوامل الداخلية والخارجية في نموها.

شكلت ظاهرة الحركات الإسلامية مجال خصب يغري العديد من الباحثين وذلك نتيجة لنموها المتزايد علي فترات تاريخية والعديد من البلدان العربية وحدث كل هذا نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.

1-مفهـــوم الحركـات الإسـلاميـة.

يشتق اسم الحركات من مفهوم الحركية التي تعني النشاط والديناميكية وأقول "حركت الشيء بمعني زحزحته أو غيرته" وتعني باللغة الإنجليزية "movement" ونجدها باللغة الفرنسية "mouvement"

- يعرفها قاموس علم الاجتماع، بأنها نوع من الحركات الاجتماعية تتميز عن غيرها بكونها تمتلك منطلقات ومراجع كونية وهذه الحركات تحاول أن تجعل من المنتمين لها مستعدين للموت من أجلها، تحت شعارات وخطابات "تغيير الحياة، تحسين الأخلاق، الإصلاح وهدف كل هذا إقامة حكم الله"[1]

ولها مجموعة من التعاريف أهمها :

-تعريف حسنين توفيق إبراهيم "هي تلك الحركات التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة من خلال الأساليب السلمية 2 أي تلك الحركات التي تتبع العمل السياسي في ظل الأنظمة الديمقراطية ،متبعة بذلك آليات العمل السلمي الذي يعتمد علي حرية الرأي والتعبير.

بالمقابل يفضل عبد الوهاب الأفندي أن يعطيها تعريف جامع مفاده "يطلق مصطلح الحركات الإسلامية علي الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الإسلام في الحياة العامة والخاصة علي حد سواء قد تكون معتدلة أو متشددة " 2

الملاحظ على كلا التعريفين أنهما ركزا علي قضية الدمج بين الممارسة السياسية والقيم الإسلامية ،ومسا أكثر مسألة الفكر.

كما نجد بعض التعاريف تربطها بالبعد الحضاري فمثلا يعرفها محمد ناصر بأنها حركات تجمع بين التقليد و العصرنة, مكونة فكريا وعقائديا تسعي لإيجاد حلول للبشرية كما أنها تؤمن بالتغيير كوسيلة لتحقيق برامجها. 3

كما حاول بالمقابل بعض منظري الحركة الإسلامية وضع تعاريف معينة للظاهرة علي غرار راشد الغنوشي " الذي يعتبرها جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه بالتجديد المستمر، وذلك بإستعمال استراتيجيات مختلفة بإختلاف الزمان والمكان "4 ،كما يضيف العلامة يوسف القرضاوي تعريف آخر لهذه الحركة " فهي ذلك العمل الشعبي والجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلي قيادة المجتمع وتوجيه الحياة، فهي قبل كل شيء عمل دائم ومتواصل "5

من كل هذه التعاريف نستنتج أن "الحركات الإسلامية هي تيار سياسي ذات بعد اجتماعي له رصيد فكري يعتمد علي المرجعية الإسلامية ويترجم هذا في ممارسته السياسية كما يعبر عن مطالبه إما بالطرق السلمية أو بالطرق العنيفة".

---

[1] عدنان أبو مصلح، **معجم علم الإجماع** ،عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص226

[2] حسنين توفيق إبراهيم،**النظم السياسية العربية –الاتجاهات الحديثة في دراستها** مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان.الطبعة.1، 2005، ص241.

[3] Badhhisham mohdnasir,**the influence of middle east Islamic movement on theextremist thought in Malaysia**،international journal for historical studies 2011، p.34

[4] راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، الجزائر: دار قرطبة 2003،ص.11.

[5] يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية في المرحلة القادمة**، القاهرة: دار الكتاب، 1990، ص09.

والملاحظ هنا إطلاق مصطلح الحركات حتى علي تلك الجماعات التي تنتهج العنف في تغيير الأوضاع، مثل : حركة الشباب المجاهدين الصومالية, أو حركة طالبان الباكستانية .

وبالمقابل لا يصلح إستعمال أو إطلاق هذا المصطلح علي تلك الجماعات الصوفية والطرقية1 مثل التيجانية والقادرية أو حتى الأنظمة التقليدية التي تأخذ من الإسلام مرجعية أساسية مثل السعودية وإيران .

يعد مصطلح الحركات الإسلامية الأقرب للتحليل كونه يركز علي عامل الحركية التي تتميز بها هذه الظاهرة ،وفي بحثنا هذا لا نتحدث عن كل الحركات الإسلامية ولكن نختصر دراستنا فقط علي تلك الحركات التي قبلت باللعبة السياسية أو ما اصطلح عليها بالحركات الإسلامية المعتدلة

ثانيا: عوامل وأسباب ظهور الحركات الإسلامية.

من الإشكاليات التي تواجه الباحث في دراسة الظاهرة الإسلامية هو اختيار المقاربة التي يمكن بواسطتها تفسير انتشار الظاهرة، وتعليلها في الوقت الذي ازدهرت به في الذات.

وهنا يتحدث الباحث "روبرت ديكمجيان (dekmejain)"عن مقاربة الأزمة في دراسة نمو الحركات الإسلامية فحسبه هذا النهوض جاء كاستجابة لمواقف وأوضاع الأزمة والتحدي الذي ساعدها علي الظهور هو التآكل الداخلي والتهديد الخارجي.

وتشكل هذه الأزمة أساسا في تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النظام الرأسمالي ونموذج ذلك الحركة الإسلامية في مصر سنة1928 ، هذا من جهة وكذلك فشل الطرح الاشتراكي من جهة أخري في تحقيق التنمية ، مما فتح باب الحديث عن الطرح الإسلامي.2

كما أن دخول الحركات الإسلامية الساحة السياسية شكل اهتمام كبير لدي الباحثين خاصة الغربيين منهم فإضافة إلي الكتب والمجلات أنشأت مراكز دراسات متخصصة في هذا الجانب*.

والملاحظ علي هذه الدراسات أنها بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي وهذا ما يقودنا إلي الحديث عوامل وأسباب ظهور هذه الحركات، التي يمكن أدراجها في العوامل التالية :

---

[1] ومن الأخطاء المنهجية في استعمال المصطلح ما قامت به جريدة الوسط حين جعلت من الحركات الإسلامية في المغرب 29 حركة في حين لم تتجاوز ثلاثة حركات والخطأ الذي وقعت فيه هو إدراج الطرق الصوفية كحركات إسلامية ا

[2] حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1999،2، ص42،

* - مثل المركز الأمريكي للدراسات الإسلامية، وكذا مركز دراسات الشرق الأوسط.

1ـ العامل الفكري والديني : يعود إلي النضج الفكري الذي وصلت إليه هذه الحركات نتيجة الخبرات السابقة التي أوصلت هذه الحركات إلي قناعة مفادها أن الاعتدال هو المنفذ الوحيد .

يضاف إلي هذا ظهور منظرين عرفوا بدعاة الفكر الإصلاحي أمثال محمد عبدو ،وحسن البنا، الذين راج فكرهم بعد سنوات عديدة من طرح أفكارهم الوسطية التي تبناها راشد الغنوشي ويوسف القرضاوي وغيرهم من دعاة نبذ العنف هذا ما شجع علي ظهور العديد من الحركات الإسلامية وفي أغلب البلدان العربية تعمل علي توظيف البعد الحضاري والتاريخي في شكل مشروع سياسي إسلامي.1

2ـ **العامل السياسي** : ينعكس في ظهور ما عرف بموجة التحول الديمقراطي التي مست أغلب الدول العربية والتي اتبعت سياسة الانفتاح والتعددية السياسية مثل الأردن وتونس ، هذا ما فتح المجال أمام الحركات الإسلامية لدخول المعترك الانتخابي، مما جعلها تبتعد تدريجيا عن العنف كأسلوب وحيد في تحقيق مطالبها، وأصبحت تعمل علي صياغة برامج تحاكي الديمقراطية و العصرنة التي تمس مختلف المجالات.

والملفت للانتباه في العامل السياسي هو اكتساح هذه الحركات لصناديق الاقتراع وتقديم نفسها علي أنها بديل للأنظمة القائمة.

3ـ **العامل الدولي** :يتمثل في موجة الحراك التي ميزت الساحة الدولية، ولعل أبرزها حادثتين مهمتين الأولي هي الثورة الإيرانية التي إطاحة بنظام الشاه وجاءت بحكم الخميني الحامل للشعار الديني كأساس للحكم والشريعة كمصدر للشرعية حدث هذا في سنة 1979مما لقي تعاطف لدي الحركات الإسلامية المعتدلة التي اعتبرت هذه الثورة نموذج لها وراحت تساندها في أطروحتاها السياسية *

وتمثل الحادث الثاني في سقوط الاتحاد السوفيتي ومعركته مع حركة طالبان الأفغانية ذات التوجه الإسلامي التي كانت قبلة للجهاديين وقدمت الإسلام كمنافس للامتداد الشيوعي بما عرف بالخطر الأخضر بمقابل الخطر الأحمر .

يضاف إلي هذا رواج أفكار غربية تري أن الإسلام عدو للغرب وتجلي هذا في كتابات صمويل **هنتنغتون** في كتابه صراع الحضارات2

و كل هذا شجع الحركات الإسلامية علي الظهور كمنافس للمشاريع الغربية وذلك من خلال تبنيها خطاب سياسي يهدف لتغيير الوضع القائم من خلال الفوز بمختلف المناسبات الانتخابية التي ستمكنها من فرض مشاريعها السياسية ذات التوجه الإسلامي.

---

[1] Guilainbenoeux **the forgotten swamp navigating political Islam**،middle east policy 2002، p 61

- و رغم أن هذه الثورة كان لها بعد شيعي إلا أنها لقيت استحسان من قبل أغلب الحركات الإسلامية المعتدلة ذات المذهب السني

[2] حسنين توفيق إبراهيم, **مرجع سبق ذكره**, ص236

ثانيا / مراحل صعود الحركات الإسلامية في الدول العربية.

انتقلت الحركات الإسلامية من العمل السري إلي العمل العلني ومن التنظير إلي الممارسة الأمر الذي ساعد علي صياغة مفهوم جديد للعملية الديمقراطية بالدول العربية يتجسد في الظهور القوي للأحزاب الإسلامية التي فازت بأغلبية مقاعد المجالس المنتخبة سواء الملحية أو الوطنية ويمكن تصنيف هذا الصعود في مرحلتين:

1-المرحلة الأولي مرحلة النمو (من 1989إلي2006)

كان صعود الحركات الإسلامية نتيجة لانتقال بعض الدول العربية نحو الاصلاح الديمقراطي من خلال الترخيص بتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية ، وكذا فتح المجال أمام حرية الإعلام و تزامن كل هذا مع تنظيم انتخابات ديمقراطية في بعض الدول العربية الأمر الذي عجل بفوز الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي كانت تشكل معارضة قوية للأنظمة الحاكمة أو تلك التي كانت مستبعد لسنين طويلة من المسرح السياسي وكانت هذه الفترة بمثابة الانطلاقة القوية للحركات الإسلامية نحو تحقيق أغلبية في مختلف المجالس المنتخبة.

حدث كل هذا في ظل دخول أغلب الدول العربية في بداية التسعينيات تنظيم انتخابات محلية وبرلمانية هي الأولي من نوعها من حيث المصداقية والإقبال الشعبي.

والجدول التالي يوضح هذا الصعود التاريخي للأحزاب الإسلامية.

المصدر: كتاب الإسلاميون والطريق إلي السلطة- أحمد فهمي.[1]

وبمجرد فتح باب التعددية الحزبية شهد العالم ولأول مرة صعود واضح للحركات الإسلامية في كل من الجزائر، مصر، فلسطين، تونس الأردن والكويت وكان من أهم ملامح هذه المرحلة:

- بداية الانفتاح الديمقراطي في أغلب الدول العربية التي اعتبرت في زمن غير بعيد بالأنظمة الشمولية التي كرست الأحادية الحزبية والإعلامية.

- بروز التيارات الإسلامية كقوة سياسية لها وزن مهم في اللعبة السياسية مثل حركة النهضة في تونس، جبهة الإنقاذ في الجزائر و حركة حماس في فلسطين وأصبحت جزء فاعل في الحراك السياسي والاجتماعي.

- بداية التحول التدريجي الأفقي من الأنظمة الحاكمة استجابة للظروف الداخلية والضغوط الدولية وكل هذا يعكس تخوف النخبة الحاكمة من رحيلها عن الحكم الذي استمرت فيه عشرات السنين.

[1] أحمد فهمي، **الإسلاميون والطريق إلي السلطة**،ب د ن ، القاهرة، ص 468.

وبعد دخول أغلب الدول العربية في منعرج مهم في تاريخها يساعدها مبدئيا علي الانتقال إلي أهم مرحلة وهي مرحلة الدمقرطة التي انتظرتها الشعوب العربية لسنوات طويلة وبدأت ملامح هذا الانتقال الديمقراطي بوصول الحركات الإسلامية للحكم، لكن لتوازنات داخلية وخارجية فوجئ هذا النمط بالتحول المعاكس الذي رسخ سيطرت الأنظمة الحاكمة التي رفضت التنازل ولو علي جزء قليل من صلاحياتها للمعارضة في إطار ما يعرف باللعبة الديمقراطية وأعلنت بالمقابل مقاومتها لعملية التحول الديمقراطي بتحول عكسي يحمل الملامح التالية:

- حدوث اصطدام بين الحركات الإسلامية والأنظمة الحاكمة نتج عنه العودة إلي المرحلة السابقة التي تقر ببقاء الحزب الحاكم في السلطة واستبعاد المعارضة بشكل إقصائي.

- ظهور مشاريع التوريث علي الساحة العربية خاصة في مصر وليبيا.

- استمرار السيطرة الحكومية واحتكارها للإعلام والأحزاب.

- انغلاق اللعبة السياسية وتزايد حجم المعارضة الشعبية وابتعادها عن الممارسة الحزبية باعتبارها غير منتجة للتغيير، وتزامن هذا بظهور وتزامن مع تحرك المعارضة التونسية والليبية في الخارج، كما ظهرت حركات مناهضة لسياسات الحكومة مثل حركة كفاية في مصر.

- دخول الأنظمة العربية في حالة الطوارئ وتشديد القبضة الأمنية.

- وأهم شيء ميز المرحلة هو زيادة التعاطف الشعبي مع الحركات الإسلامية التي كانت تعمل بسرية وتروج لخطابات وبرامج بديلة.

أمام هذا الإنغلاق الشديد وجدت الشعوب العربية نفسها أمام أنظمة سياسية أثبتت فشلها في الحكم وفي تحقيق التنمية ومقابل هذا هي لا تريد فتح العملية السياسية للتداول السلمي علي السلطة ونتيجة لهذا الإصرار علي سياسات الرداءة تكون قد وصلت لمرحلة الذروة من الاحتقان الذي فجر الأوضاع السياسية والاقتصادية ودخلت هذه الدول في مرحلة مفتوحة علي كل الاحتمالات.

2- مرحلة التحول الديمقراطي الشعبي وصعود الإسلاميين : بعد سنوات طويلة من تأسيس الدولة الوطنية مازالت الدول العربية تعاني من أزمات الاقتصادية وسياسية وبعد سنوات طويلة أيضا لزالت هذه الدولة تستورد غذائها ولباسها من الخارج، لزال طيف كبير من الشعب العربي يعيش تحت خط الفقر رغم وجود موارد طبيعية وبشرية كبيرة، بمقابل هذا ليس مسموح للمواطن العربي التعبير عن رأيه بكل حرية، ليس بمقدور الصحف اليومية الحديث عن الشؤون السياسية ورغم كل المبادرات المتكررة من الأنظمة العربية في خطوة منها لاحتواء الأوضاع وذلك بإجراء إصلاحات سياسية مثل جاءت في مقدمتها التعديلات الدستورية وتوسيع المشاركة السياسية ، لكن هذه الأنظمة لم تدرك بعد بأن الديمقراطية هي فكر وممارسة قبل أن تكون نصوص ودساتير، كما أن هذه الديمقراطية حق طبيعي وليست هبة من الحاكم مثلما فعلت النظم العربية في الكثير من الأحيان.

وبدورها قامت الدول الغربية بالضغط علي هذه الدول للانتقال نحو الديمقراطية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، اقتراحات البنك الدولي للإصلاح السياسي، لكن كان مصير كل هذه المبادرات الفشل الحتمي كونها لم تعبر عن الإرادة الشعبية وأن الشعوب العربية التي حررت أراضيها كانت تنشد في كل انتصاراتها بأن الحرية تأخذ ولا تعطي ، هذه الشعوب تجد نفسها مطالبة بمبادرة ثورية يكون الهدف من ورائها تحقيق فعال للديمقراطية كل ساعد علي تفجير الأوضاع في الدول العربية وانعكس بدوره في بروز المتغير الجماهيري كمؤشر جديد لإحداث عملية التحول الديمقراطي وحدث هذا بعد الثورة الشعبية التي انطلقت من تونس مع بداية سنة2011 إلي غاية اليوم وتميز هذه المرحلة بما يلي:

- كسر حاجز الخوف لدي الشعوب العربية التي طالبة بحقها في العدالة والحرية وتجسد هذا في آلية الثورات الشعبية، التي اعتبرها الأستاذ إبراهيم عرفات بأنها محاولة جديدة لخلق قيم سياسية توصف بأنها جريئة.[1]

-انهيار بعض الأنظمة العربية الحاكمة نتيجة الضغوط الشعبية وتجسد هذا في رحيل بعض الرؤساء ومقتل بعضهم.

ونتج عن هذه التحولات السياسية مرحلة انتقالية تميزت بتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية عبر فيها ولأول مرة المواطن العربي عن رأيه السياسي بكل حرية وكانت من مخرجات هذه المرحلة:

- المنافسة الشديدة بين التيار العلماني المتمثل في الأحزاب التقليدية الليبرالية من جهة ومن جهة ثانية التيار الإسلامي المعارض.

- فوز الأحزاب الإسلامية بأغلب المناسبات الانتخابية بما فيها المواعيد الرئاسية التي كانت محرمة عليها قبل هذه المرحلة.

-الدخول في مرحلة انتقالية تميزت بتواصل الصراع بين الأحزاب الإسلامية التي أصبحت في السلطة والأحزاب الليبرالية التي أصبحت في المعارضة.

يمكن القول بأن الدول العربية شهدت مرحلة من التحول الديمقراطي تعد الأفضل مقارنة بالمحاولات السابقة نحو التحول باعتبارها جاءت نتيجة لمطالب شعبية وأهم ما ميز هذه المرحلة هو صعود الحركات الإسلامية إلي الحكم وهذا ما جعل أغلب الباحثين يعتبرون بأن أي محاولة أو مشروع يهدف لإرساء الديمقراطية هي خطوة مساعدة علي دفع الأحزاب الإسلامية للوصول إلي الحكم علي الأقل في المدى القصير وهذا ما يزيد بالمقابل من حدة المخاوف العراقيل والممانعة من قبل جهات مختلفة شكلت أقطاب تاريخية مهمة في معارضة صعود المشروع الإسلامي وهذا ما يعرقل عملية التحول الديمقراطي مستقبلا.

[1] إبراهيم عرفات، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي :قراءة في تجربة مصرية جديدة، القاهرة،** مركز للدراسات السياسية ، 2012.

ثالثا / عوائق التحول الديمقراطي ومستقبل الدولة العربية .

1- عوائق التحول الديمقراطي في الدول العربية.

قد تكون عملية التحول نحو الديمقراطية عملية مهمة في حياة المجتمعات البشرية باعتبار أن هذه الديمقراطية تجعل هدفها الأساسي هو تحقيق التقدم للبشرية وعلي مختلف الأصعدة، وقد يكون هذا أمر جيد لكن طريقة تحقيق هذا لا يمكن أن تتم في فترة وجيزة فهي تتطلب وقت طويلة وهذا نتيجة لوجود عدة عوائق تحول دون تحقيق الديمقراطية و من أبرز هذه العوائق:

أ-**المشكل الإقتصادي**: عندما وصلت المعارضة في دول أمريكا اللاتينية وجدت نفسها أمام ضرورة تلبية طلبات المجتمع الأساسية المتمثلة في دفع عملية التنمية الاقتصادية التي تساعد علي تحسين الظروف المعيشية للمواطنين لكنها عانت من نتائج السياسات السابقة التي أنتجها الأنظمة الشمولية و العسكرية فمثلا في البرازيل وجد أول رئيس منتخب من الشعب وهو " فيرناندوا كولور دي ميللو" نفسه أمام فساد اقتصادي كبير يقابله تردي للأوضاع الاجتماعية مما عجل برحيله من خلال الضغوط الشعبية التي لم تهضم تأخر عجلت التنمية رغم قصر فترة حكم الرئيس الجديد.[1]

وتقريبا نفس السيناريوهات وقعت فيها التجارب الديمقراطية في الدول العربية كونها ورثت اقتصاد منهار يمتاز بكثرة الديون الخارجية وتراجع ملحوظ في مؤشرات الدخل القومي والدخل الفردي، وكمثال نجد أن نسبة 40% من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، يضاف إليها ثلث السكان يعيشون في بيوت قصديريه، في تونس تتزايد سنويا نسبة البطالة والفقر والكلام نفسه ينطبق علي المغرب، كل هذا وضع الحركات الإسلامية في حرج أمام الجماهير الواسعة التي فضلت برنامجها الانتخابي للخروج من الأزمة التي لازمتها لعشرات السنين.

ورغم أن أغلب الاقتصاديين يؤكدون بأن إمكانيات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية مرتهنة بالعامل الزمني خاصة إذا علمنا بأن الموازنة العامة لدولة مثل مصر مبنية علي المساعدات الدولية ووضع البديل يحتاج لفترة طويلة ليس لإعادة هيكلته ولكن لبنائه من الصفر، كما أن دولة تونس تعاني من العجز الاقتصادي الكبير وهي بحاجة لسنوات طويلة لوضع برامج إنعاش اقتصادي فعال ونفس الشيء يقال في التجربة المغربية واليمنية وقد يختلف الكلام في ليبيا التي تمتلك موارد هائلة وهي بحاجة فقط للتسيير العقلاني.

ويمكن القول بأن شرعية أي حكومة لا تعتمد فقط علي صناديق الاقتراح لكن الأمر مرتبط أكثر بمدي شرعية الإنجازات التي تحققها علي الميدان التي تنعكس في مؤشرات التنمية الاقتصادية ولاجتماعية وهذا ما ينعكس علي تجربة الحركات الإسلامية التي نجحت في

[1] مساعدية فاطمة، **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية**، مرجع سبق ذكره، ص29.

افتكاك شرعية الصناديق لكنها وجدت صعوبة كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية التي لا يمكن أن تأتي في فترة سنة أو سنتين، خاصة إذا علمنا بأنها استلمت خزينة مثقلة بالديون وتهريب للأموال، ووجدت أمامها نسبة عالية من الفقر والبطالة فالأمر هنا مربوط بالمدى البعيد.

كل هذه التحديات أعطت فرصة للمعارضة المدججة بالقنوات الإعلامية للبروز بقوة ونقد سياسات الحكومات الإسلامية وهذا ما يجعل المستقبل يتسم بالكثير من الغموض.

ب-القضاء:يعتبر القضاء في العرف القانوني والسياسي بأنه مؤسسة مستقلة تمارس وظيفتها كسلطة قضائية تسعي لإرساء معالم العدالة، لكن في الدول العربية أخذت منحي آخر تمثل في ولوجها عالم السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك من خلال عملها علي مراقبة العمليات الانتخابية بما فيها التشريعية والمحلية الأمر الذي جعلها طرف أساسي في العملية السياسية ومع تغير الحكومات العربية رسمت معالم جديدة للصراع بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية واذا ارادة الدولة العربية أن تتجاوز هذا الصراع يجب اعادة كل مؤسسة إلي دورها الدستوري الذي خوله لها الشعب.1

ج-أجهزة الجيش والأمن: تنص كل دساتير العالم علي أن دور المؤسسة العسكرية والأمنية يتمثل في حماية الوطن من الاعتداءات الخارجية والحفاظ علي السيادة الوطنية إلي جان السهر علي حماية المصالح الحيوية للمواطنين، لكن هذه الأجهزة التي لم تحترف السياسة مستعدة في أي لحظة لممارستها رغم أنها ليست أهل لها وهذا ما لوحظ في الكثير من تجارب التحول الديمقراطي في العالم علي غرار الشيلي، إسبانيا وتركيا، حتي وإن تفاوتت فيها درجة تدخل الجيش إلا أنها اشتركت في ضرورة الحفاظ علي مصالحها والمساهمة في تأخير أي تحول ديمقراطي.

وكانت الدول العربية علي موعد مع هذا التدخل في العديد من المناسبات السياسية ولازلت هذه الأجهزة تمثل في بعض الدول العربية جزء مهم من النظام السياسي الأمر الذي يساهم في عرقلة العملية الديمقراطية.

و يمكن القول بأن الجيش يمثل دائما الكتلة الحرجة التي يصعب تفكيك رمزها لاعتبارين هما دورها التاريخي في مواجهة العدو الخارجي المتمثل في الكيان الإسرائيلي أو حتي الاستعداد لمواجهته، ويقابل هذا مشكلة إنتاج النخب السياسية في الوطن العربي التي تعود بالأساس لانخفاض مؤشر الثقافة السياسية الذي ركز فقط علي بناء المواطن الوفي والمثمن لإنجازات النظام وليس بناء المواطن الصالح الجريء علي تقديم البديلما غيب عنصر المشاركة السياسية وافتقار الأحزاب السياسية للكفاءات القادرة علي إحداث الفارق.

[1] يوسف عوف، **صلاحيات متضاربة: أزمة القضاء والسلطة السياسية في مصر**، من موقع الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 30-08-2013.

كل هذا ساعد علي حدوث فراغ سياسي ملأته مؤسسة الجيش مما خول لها لعب دور بارز في الظهور علي الساحة السياسية.

رابعا -البيروقراطية: ويعرفها ماكس فيبر بأنها ذلك الجهاز المعقد الذي يتولى تنفيذ سياسات الحكومة، و تعد بمثابة المنفذ الرئيسي لكل سياسات الحكومة فهي تلعب دورين رئيسيي في انجاح العملية التنموية ويتمثل الدور الأول في جمع المعلومات ورفعها إلي صانع القرار أو بما يعرف في مراحل السياسية العامة بمرحلة جمع المعلومات ثم تأتي الدور الثاني المتمثل في تنفيذ السياسة العامة لصانع القرار من خلال المكاتب المنتشرة في كل أرجاء الجمهورية وهي تمثل تشابك لعدة وظائف ومصالح فهذا الجهاز ليس بحاجة إلي الإضرابات ليعبر عن موقفه العدائي اتجاه أي حكومة ولكنه يكفي فقط أن يرفع معلومات مغلوطة أو يتهاون في تنفيذ السياسات التنموية وهذا ما يعجل بفشلها، وكل الحكومات التي لا تحسن التعامل مع الإدارة يكون مصيرها المزيد من العراقيل والمشاكل وإذا كانت البيروقراطية تمثل في الدول المتقدمة مؤسسة محايدة مهمتها خدمة الصالح العام فالعكس تماما في دول العالم الثالث فهي تعتبر جبهة من جبهات التمركز السياسي ووسيلة ضغط لتحقيق توازنات سياسية.

د-العامل الخارجي:

ساهم العامل الخارجي في لعب دور مهم في عرقلة العملية الديمقراطية ومحاصرتها وكان الدافع وراء هذا الأمر إما الاختلاف الإيديولوجي أو الفكري أو حتي العداء التاريخي وتجسد دور العامل الخارجي في تدخل بعض الدول الغربية بهدف حماية مصالحها الحيوية المهددة من طرف الإسلاميين.

2- مستقبل العملية الديمقراطية في الوطن العربي.

تعد عملية التحول الديمقراطي من أعقد العمليات التي تواجه الدولة المعاصرة كونها تشهد تداخل العديد من الأطروحات والعوامل لكي تجد فعالية أكثر ويبقي رهان الدولة العربية متوقف علي مدي قدرتها علي خلق عقد اجتماعي جديد تشترك في كتابته مختلف التشكيلات والتوجهات السياسية سواء كانت علمانية أو إسلامية أو حتي اشتراكية في إطار ما يعرف بالتوافق السياسي consentementpolitique الذي يراه جون لوك بأنه أساس قوي لبناء الدولة العصرية.[1]

[1] محمد مالكي، **الإسلاميون وإدارة التعددية والتوافق السياسي**،ورقة قدمت في ندوة" الإسلاميون والثورات العربية تحيات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة2012.، ص.7.

وفي ظل وجود جملة من التحديات يبقي علي الدولة العربية إذا أرادت صناعة دولة تستجيب لتطلعات شعوبها يجب أن تلتزم بثلاثة شروط لها أهمية كبيرة في عملية الانتقال من الدولة التقليدية إلي الدولة العصرية.

ويتمثل أولها في ضرورة تقديم تنازلات من طرف كل الأطياف السياسية فلا الإسلاميين وحدهم القادرين علي الإصلاح السياسي ولا العلمانيين وحدهم بمقدورهم تحقيق التنمية ولكن تتوقف عملية البناء العصري علي مشارك كل القوي السياسية في اطار ما يعرف بالتوافق السياسي الذي ينقلنا من ضيق الإيديولوجيا إلي اتساع التكنولوجيا، ويتجسد الشرط الثاني في ضرورة تفعيل دور المؤسسات السياسية والدستورية من خلال إرجاع كل مؤسسة لوظيفتها الإستراتيجية، وبتحقيق هذه الثنائية تكون الدولة العربية قد تقدمت نحو خطوة ثالثة في البناء العصري وهي توفير البيئة الملائمة للتنمية الشاملة التي تأسس لدولة جديدة تعرف بدولة الرفاه.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-باللغة العربية.

ـ إبراهيم عرفات، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي :قراءة في تجربة مصرية جديدة، القاهرة، مركز للدراسات السياسية ، 2012.

ـ حسنين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربية –الاتجاهات الحديثة في دراستها مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان.الطبعة.1، 2005.

ـ حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

- يوسف عوف، صلاحيات متضاربة: أزمة القضاء والسلطة السياسية في مصر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

ـ محمد مالكي، الإسلاميون وإدارة التعددية والتوافق السياسي،ورقة قدمت في ندوة" الإسلاميون والثورات العربية تحيات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة2012.

ـ مساعدية فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة،مجلة (دفاتر السياسة والقانون)،كلية الحقوق ،جامعة ورقلة، عدد أفريل 2011.

ـ عدنان أبو مصلح، معجم علم الإجماع ،عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2010.

ـ راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، الجزائر: دار قرطبة 2003.

ـيوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية في المرحلة القادمة، القاهرة: دار الكتاب، 1990.

ب- باللغة الأجنبية :

- Badh hisham mohd nasir,the influence of middle east Islamic movement on theextremist thought in Malaysia،international journal for historical studies 2011.

-Guilain benoeux the forgotten swamp navigating political Islam،middle east policy 2002.